

من اللغات وكذا هؤلاء ومستقيم كسفت بالريح ذبله ما فت بعصب ذي سفت
مثلة بما بالصلة بعد ما الضم ولا يجوز ذلك اذا وقعت عليه في غير الشعر
غلامه فكما زعم ان تحركوا لاجل الحذف الاطلاق ما حقه في غير الشعر الساكن
جوزوا تحريك اللام المضعف في حوزة بيا زلوجنا او غير ذلك مع ان حقه
الساكن لاجل الحذف الاطلاق وكذا لما المضعف في حوزة او كالمعروف راق
الفتحة اجله الساكن تحرك لاجل حوزة الاطلاق كان حوزة الاندرن
حوزة ولا يبقى حوزة الاندرن الساكن كقول الشاعر
كلما هو قوف عليها وان لم يركم الكرام دونها بل من الايات وهذا في ما
في الشعر القديم نحو الشجر يا ليا وبعد ما بالصلة بل في الجاهل الساكنة وانما
ذلك في شعر اللولون فعلى هذا التقدير ليس قول القضاة بيا زلوجنا
تحريك نون الا بندا وتحريك الراء في قوله ليعب الراجح بها وغيرها بعد سوا
المورد والقطة لاجل حرف الاطلاق في اربع افعال مع ان حوزة نون الساكنة
لولا حوزة في الشعر القديم كونه شذوذا في حوزة المضعف الاطلاق في كلامهم
كثيرا قال المرزوقه لقد حشيت ان اري حقة ما في عاينا ذابحة ان اضمحبا
ان الذي حوزة للمنون ذبا وهيت الراجح حوزة هيا بتركة ما بالبقى الذي يراه
سكتها كما السيل اذ استلها في اوجها فقا القضاة والراجح والمكاف
فالتقيا في كلامه سبويه ما يدل على حوزة هيا بتركة او حوزة
بها ما بتركة مثله غايه اكثره لعله تصحيم في الوقت ما بتركة ان الوقت حقه العند
لا التقيا مثله مثل القضاة وبعده ثله قاه في حوزة ويجعل وكان الموضع ان الا
لحق المضعف للمنون في حوزة بتركة ما بالبقى الذي استبسا لان حقه ان تحرك
حوزة عرابه في الوقف ويقطع في حوزة الا اعتبار ومع تحرك حرف الاعراب في
الوقف لا لاجل الا ان يحرك في الاطلاق لا يضعف لكن القضاة جعل القضاة على الوقف
ويؤرقه اسه عليها كما في حوزة ربه واعد انه النماة قالوا ان الشعر في حوزة عراب
والقضاة اجري الوصل بحوزة الوقف يعنون ان حوزة الاطلاق هو الوقف
عليه اذ لا يعرف به الا الوقف عليه فان كان هو الوقف عليه لم يكن ما
فيه

ما قبله موقوف عليه بل في دوح الكلام وهذا اجراء الوصل بحوزة الوقف هذا
وقال سبويه حديث من اخبر انه سمع عرابيا يقول اعطيت سبويه بريد
ولهذا السكت وهو من افع الشذوذ لان ما السكت للاحقا لا ما حركه غير
اعرابية وايضا حرك المضعف لاجل حرف الاطلاق كما ذكرنا من ونقل الحركه
فيما قبله ليش قوله ونقل الحركه وجه اخر من حوزة الوقف وهو قبل الحركه المضعف الا
في الحركه كما ذكرنا وذلك لغرضهم ذكرنا في تقصير الحركه وانما لهذا التغيير في الكلامه
في الظاهر ان غير الساكن مرة بضم حوزة والفتح حوزة الكسول كانت الحركات عارضة
وايضا لاستكراه اشغال الاعراب لذي حقه ان يكون في الاخر الى الوسط وانما اشغال
هذه الاقراص من الساكنين والضم بالحركه الاعرابية الدلالة على الوقف في حوزة
في حوزة من البنات فالتمسها الفرار من الساكنين فقط وهذا التقديرات في الوقف
لم يوافقا وانما في الضم فان كان الاسم مونا فلا بد ان لا يفتح ربه في حوزة
الفتح ايض وان لم يكن مونا فقد منه سبويه فقال لا يوافق التقديرات
اللام عارضة الاصل المنون للمعرف اللام في حوزة المنون وغير سبويه حوزة
كونه مثل المرفوع والمجروسه في وجوب اسكان اللام وان كان للمصوب
غير المنون مهموز الاخر قد ثبت النقل فيه انما قالنا ذكرنا قبله حقا الحركه
وكما هم ذلك في الحركه حوزة او في المقام الاداء الى الوزن المرفوض حوزة
الرد ومن البطل ولم يجوزوا ذلك في غيرها فاقولوا هذا عدل ولا من قبل
ليس كان يقل في حوزة اذا اشغله مثل عدل وقيل نبع العين الفاق في الوقف
ولم يقلوا هذا العدل والقفل وابتعدت والقفل وابتعدت والقفل
لانه لما ربه نسوية الوقف والمجرب ما ليل يودي الى الوزن المرفوض وانتم ما
المصوب وجعل الاحوال الثالث متساوية قوله ومنهم من يفرق بين
في المهموز في الاحوال الثالث وكذا غير المهموز وان لم يذكر المصوب والفرق
بين المهموز وغيره ان المهموز يفتح فيه اداء الى الوزن المرفوض يجوز
ذلك كما يجوز الاتباع واما غير المهموز فلا يجوز فيه الاتباع ولم يذكر
المصوب في هذا الفصل وقفا هل الجواز هذا وقد ذكرنا قبل ان هاء الضم كما